● أخبار قصيرة

إسبانيا تؤيد اقتراح فرنسا تشكيل تحالف دولي لتحقيق الاستقرار في غزة

أيّدت إسبانيا اقتراح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، تشكيل تحالف دولي بتفويض من الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في غزة، ووصفته بأنه «إحدى الأدوات التي يمكن أن تجلب السلام إلى المنطقة».
وقالت وزارة الخارجية الإسبانية، الأربعاء لوكالة «رويترز»، إنّ «هذه القوة يجب أن تكون خطوة نحو التوصل إلى حل الدولتين». وأضافت الوزارة أن إيفاد بعثة مؤقتة من الأمم المتحدة يمكن أن يساهم في نجاح نقل السلطة إلى إدارة تابعة لدولة فلسطينية وتحقيق السلام والأمن بالنسبة إلى الجميع.
وذكر ماكرون، يوم الاثنين، أن هذه البعثة من الأمم المتحدة ستكون مهمتها تأمين قطاع غزة وحماية المدنيين ودعم حكومة فلسطينية لم يحدّدها.

٦٧٥ شخصاً يلقون حتفهم في البحر المتوسط منذ مطلع العام

كشف متحدث المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فيليبو أونغارو، أنّ «٦٧٥ شخصاً لقوا حتفهم في البحر المتوسط، منذ مطلع العام». حيث غرق قاربين في الفترة الاخيرة يقلان مهاجرين قبالة سواحل لامبيدوسا، ما أسفر عن مقتل ٢٢ شخصاً، على الأقل، فيما نجا نحو ٦٠ آخرين. وقال المتحدث باسم الصليب الأحمر الإيطالي إنّ «العدد الإجمالي للناجين بلغ ٥٦ رجلاً وأربع نساء»، مضيفاً أنّه «لا يزال غير واضح عدد الأشخاص الذين كانوا على متن القاربين اللذين أبحرا من مدينة الزاوية الليبية مساء الثلاثاء».
وأوضحت وكالة الأنباء الإيطالية «أنسا» أنّه بعد غرق أحد القاربين انتقل بعض ركابه إلى القارب الآخر، الذي بدأت تتسرب إليه المياه، وفق روايات ناجين. وتم نقل جثث رضيع وثلاثة أطفال ورجلين وامرأتين إلى مشرحة لامبيدوسا.
إلى ذلك، كشف متحدث المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فيليبو أونغارو، أنّه «تم العثور على ٢٠ جثة إضافية، فيما لا يزال عدد مماثل في عداد المفقودين».
وأشار أونغار إلى أنّ «٦٧٥ شخصاً لقوا حتفهم في البحر المتوسط، منذ مطلع العام»، داعياً إلى «تعزيز طرق الهجرة القانونية».
في السياق نفسه، أعلنت المديرية البحرية الفرنسية، إنقاذ ١١١ مهاجراً في بحر المانش، في عمليات مساعدة نفّذت قبالة سواحل شمال فرنسا.
ولفتت المديرية إلى أنّ بعض المهاجرين يرفضون الإخلاء، رغم هشاشة القوارب والمخاطر الكبيرة في حال تعطلها.
وأضافت أنّ «محاولات عبور الحدود البحرية الفرنسية-البريطانية ازدادت في الأيام الأخيرة مع تحسن الأحوال الجوية، رغم دخول اتفاقية الهجرة بين باريس ولندن حيز التنفيذ الأسبوع الماضي للحد من هذه الظاهرة».

تقرير أميركا السنوي عن حقوق الإنسان

ازدواجية المعايير في زمن التحالفات السياسية

الوفاق/ في عالم تتشابك فيه السياسة مع المبادئ، وتُستخدم فيه حقوق الإنسان كأداة ضغط أو ورقة تفاوض، يطلّ علينا التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية لعام ٢٠٢٥، حاملاً في طياته الكثير من الجدل. التقرير الذي يُفترض أن يكون مرآةً حيادية تعكس واقع الحريات والحقوق حول العالم، بدا هذا العام وكأنه انعكاسٌ مشوّه لأجندة سياسية، إذ تجاهل انتهاكات واضحة في مناطق حساسة، وركّز على دول حليفة وأخرى خصمة، وفقاً لما يناسب مصالح واشنطن في عهد دونالد ترامب ووزير خارجيته ماركو روبيو.

ازدواجية صارخة في تقييم الحريات

التقرير الذي لطالما اعتُبر مرجعاً دولياً في تقييم أوضاع حقوق الإنسان، جاء هذه المرة مقتضباً، متجاهلاً بشكل واضح بعض الملفات الساخنة، وعلى رأسها الانتهاكات الصهيونية في غزة والضفة الغربية. وبينما أقرّ بوجود عمليات توقيف تعسفية وقتل خارج القانون، اكتفى بالإشارة إلى أن السلطات الصهيونية قامت بـ«خطوات ذات مصداقية» لتحديد المسؤولين، دون الخوض في تفاصيل أو تحميل أي جهة مسؤولية مباشرة.
في المقابل، لم يتوانَ التقرير عن توجيه انتقادات حادة لعدد من الدول الأوروبية، مثل المملكة المتحدة، ألمانيا وفرنسا، متّهماً إياها بفرض «قيود خطيرة» على حرية التعبير. ففي بريطانيا، أشار التقرير إلى تدخلات حكومية متكررة لإخماد حرية الرأي، خاصة بعد حادثة ساوثبورت التي أثارت جدلاً واسعاً حول خطاب الكراهية على الإنترنت.

التحالفات السياسية تُملي المعايير

ما يثير الريبة في هذا التقرير هو الانتقائية الواضحة في تسليط الضوء على الانتهاكات. فبينما تجاهل التقرير السلفادور، إحدى الدول الحليفة لترامب، بحجة «عدم وجود تقارير موثوقة عن انتهاكات كبيرة»، لم يتردد في انتقاد البرازيل، حيث ندد بالملاحقة القضائية للرئيس السابق جايير بولسونارو، حليف ترامب، واعتبرها تدهوراً في الوضع الحقوقي.
أما الصين، الخصم الاستراتيجي للولايات المتحدة، فقد نالت نصيباً وافراً من الانتقاد، حيث وصف التقرير ما يحدث بحق أقلية الأويغور المسلمة بأنه «إبادة»، في استمرار لنهج الإدارات الأميركية المتعاقبة في استخدام ملف الأويغور كورقة ضغط سياسية.

جنوب أفريقيا والأقلية البيضاء

في خطوة مثيرة للجدل، أشار التقرير إلى «تدهور كبير» في وضع حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، مسلطاً الضوء على قضية «الأقلية البيضاء»، وهي قضية لطالما أثارت انقساماً داخلياً في البلاد. دعم ترامب لهذه القضية بدا واضحاً، مما يطرح تساؤلات حول مدى حيادية التقرير، وهل بات يُستخدم لتبرير مواقف سياسية أكثر من كونه أداة تقييم موضوعية.

منظمة العفو الدولية.. تحذير من رسالة مخيفة

ردود الفعل لم تتأخر، إذ عبّرت منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة عن قلقها العميق من محتوى التقرير، واعتبرته «رسالة مخيفة» مفادها أن واشنطن ستتغاضى عن الانتهاكات إذا كانت تخدم أجندتها السياسية. الناشطة أماندا كليسنغ قالت بوضوح: «انتقدنا تقارير سابقة عندما كان هناك ما يبرر ذلك، لكن لم يسبق قط أن شهدنا تقارير مثل هذا التقرير».

حرية التعبير في أوروبا.. بين الرقابة والردع

الانتقادات التي طالت أوروبا لم تكن عابرة، بل جاءت مفصلة، خاصة في ما يتعلق بحرية التعبير. ففي ألمانيا وفرنسا، أشار التقرير إلى تدخلات حكومية للحد من خطاب الكراهية على الإنترنت، وهو ما اعتبرته الخارجية الأميركية «تدخلاً سياسياً» في حرية الرأي.
هذا التوصيف يثير جدلاً واسعاً، خصوصاً أن هذه الدول تتعامل مع خطاب الكراهية كتهديد اجتماعي وأمني، وليس مجرد تعبير عن الرأي.

الكيان الصهيوني.. اختصار الفقرة وتضخيم التبرير

اللافت في التقرير هو اختصار الفقرة المرتبطة بكيان العدو، رغم أن الانتهاكات الموثقة في غزة والضفة الغربية في السنوات الأخيرة كانت محل إدانة من منظمات دولية عدة. الاكتفاء بالإشارة إلى «خطوات ذات مصداقية» دون ذكر أي تحقيقات أو محاسبة فعلية، يعكس ازدواجية واضحة في المعايير، ويطرح تساؤلات حول مدى استقلالية التقرير عن التوجهات السياسية للإدارة الأميركية.

الحقوق كأداة سياسية.. هل فقد التقرير مصداقيته؟

في ظل هذه الانتقائية، يبدو أن التقرير السنوي لحقوق الإنسان بات أقرب إلى وثيقة سياسية منه إلى تقييم حقوقي مستقل. فالتقارير السابقة كانت تتسم بالتفصيل. بينما جاء هذا التقرير مقتضباً، موجهاً، ومليئاً بالتبريرات التي تخدم مصالح واشنطن في ظل إدارة ترامب.
الناطقة باسم الخارجية الأميركية، تامي بروس، دافعت عن التقرير بالقول إن «القليل يكون أفضل أحياناً»، معتبرة أن التقارير السابقة كانت «منحازة سياسياً». لكن هذا التبرير لم يقنع الكثيرين، خاصة في ظل غياب أي إشارة إلى انتهاكات واضحة في مناطق مثل غزة، أو أملكن أخرى.

هل ما زالت واشنطن مؤهلة لقيادة الخطاب الحقوقي؟

في ظل هذا التوجه الجديد، تبرز تساؤلات جوهرية حول دور الولايات المتحدة في قيادة الخطاب الحقوقي العالمي. هل يمكن لواشنطن أن تستمر في تقديم نفسها كمدافع عن الحريات، بينما تتغاضى عن انتهاكات حلفائها وتستخدم حقوق الإنسان كأداة سياسية؟ وهل باتت التقارير الحقوقية الأميركية انعكاساً لتحالفات آنية أكثر من كونها مرآة للواقع؟
التقرير السنوي لهذا العام لا يجيب عن هذه الأسئلة، بل يثيرها بقوة. وبينما يستمر العالم في مواجهة تحديات حقوقية متزايدة، يبدو أن الحاجة إلى تقييمات مستقلة وحيادية باتت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. فحقوق الإنسان لا يجب أن تكون ورقة تفاوض، بل مبدأ عالمي لا يُساوَم عليه.

ما يثير الريبة في هذا التقرير هو الانتقائية الواضحة في تسليط الضوء على الانتهاكات. فبينما تجاهل التقرير السلفادور، إحدى الدول الحليفة لترامب، بحجة «عدم وجود تقارير موثوقة عن انتهاكات كبيرة» لم يتردد في انتقاد البرازيل

بعد الصراع مع الهند..

باكستان تنشئ قوة جديدة للإشراف على القدرات الصاروخية

تعتزم باكستان إنشاء قوة جديدة في الجيش للإشراف على القدرات القتالية الصاروخية في الصراع بأسلحة تقليدية، لمجاراة قدرات جارتها الهند، بعد أسوأ نزاع نشب معها منذ عقود.
وقد أعلن رئيس الوزراء الباكستاني، شهباز شريف، عن إنشاء القوة الصاروخية للجيش في وقت متأخر من يوم الأربعاء، في مراسم أقيمت في إسلام آباد قبل يوم واحد من عيد استقلال باكستان الـ٧٨، تمحورت حول أسوأ نزاع منذ عقود مع الهند، والذي وقع في أيار/مايو الماضي.
وقال شريف، في بيان صادر عن مكتبه، متحدثاً عن القوة الجديدة: «ستكون مزودة بتكنولوجيا حديثة»، مضيفاً أنّها «ستكون علامة فارقة في تعزيز القدرة القتالية للجيش الباكستاني»، في حين لم يدل بتفاصيل أخرى.
ومع ذلك، قال مسؤول أمني كبير إنّ القوة «سيكون لها قيادة خاصة في الجيش، وستكون مخصصة للتعامل مع الصواريخ ونشرها في حال نشوب حرب بأسلحة تقليدية»، مضيفاً أنّه «من الواضح أنّها أنشئت للتعامل مع الهند».
وتواصل الدولتان المسلحتان نووياً تحديث قدراتهما العسكرية في ظل تنافس طويل الأمد منذ استقلالهما عن الحكم البريطاني في عام ١٩٤٧.
وتصاعد أحدث توتر بين البلدين في نيسان/أبريل الماضي على خلفية مقتل ٢٦ مدنياً في الشطر الهندي من كشمير، وهو هجوم ألقت نيودلهي باللوم فيه على إسلام آباد، لكن باكستان نفت تورطها.
ثم اندلع صراع في أيار/مايو، وهو أعنف قتال بين البلدين منذ عقود، حيث شهد استخدام الجانبين للصواريخ والطائرات المسيرة والمقاتلات، قبل أن ينتهي بوقف إطلاق نار أعلنه دونالد ترامب.
وتعترف إسلام آباد بوساطة الولايات المتحدة، لكن الهند تنفي ذلك، وتقول إنّه جرى الاتفاق على وقف إطلاق النار مباشرة بين الجيشين.

روسيا البيضاء تختبر صواريخ «أوريشنيك» الروسية ذات الرؤوس النووية

أكدت روسيا البيضاء أنها ستتدرب على نشر صواريخ «أوريشنيك» الروسية القادرة على حمل رؤوس نووية خلال مناورات عسكرية تجريها مع موسكو. وقال وزير الدفاع في روسيا البيضاء، فيكتور خرينين، رداً على سؤال حول نشر صواريخ «أوريشنيك»: «سنعمل بالطبع مع زملائنا الروس في إطار مناورات زاباد للتخطيط لاستخدام هذا النوع من الأسلحة». ونقلت وكالة أنباء «بيلتا» الحكومية عن خرينين قوله: «نرى الوضع على حدودنا الغربية والشمالية، ولا يمكننا البقاء مكتوفي الأيدي في وجه النشاط العسكري هناك». وتجري موسكو ومينسك مناورات «زاباد-٢٠٢٥» من ١٢ إلى ١٦ أيلول، قرب الحدود الغربية لروسيا البيضاء مع أعضاء الاتحاد الأوروبي وحلف «الناتو.» وكانت مينسك قد أعلنت، في أيار/مايو الفائت، أنها ستخفض عدد القوات المشاركة في هذه المناورات هذا العام، بعد أن شارك فيها حوالى ٢٠٠ ألف جندي عام ٢٠٢١. وكانت موسكو أعلنت، في وقت سابق، أنها تعتزم نشر صواريخ «أوريشنيك» الفرط صوتية القادرة على حمل رؤوس نووية، في روسيا البيضاء، بحلول نهاية العام.